



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

فاروق يونس*: حوار حول تمويل التجارة الخارجية للعراق بين موظف وخبير اقتصادي

الموظف: استاذ انا عملت في البنك المركزي لمدة طويلة ولدي سؤال حول تمويل التجارة الخارجية.

الخبير: أين كنت تعمل؟

الموظف: كنت أعمل في مديرية الإحصاء في البنك المركزي.

الخبير: ماذا كان عملك؟

الموظف: في البداية كان البنك يضع تخصيصات الاستيراد، كنا نقسمها الى سلع الاستهلاك الجاري والسلع المعمرة او كما كنا نسميها سلع الاستهلاك الدائم والسلع الانتاجية. لكل مجموعة من هذه السلع كان البنك المركزي يخصص مبالغ معينة ويرسلها الى وزارة التجارة لأخذها بنظر الاعتبار عند وضع منهج الاستيراد السنوي.

الخبير: كيف تتعامل وزارة التجارة مع هذه السقوف العليا للاستيراد؟

الموظف: في الواقع كانت هناك لجنة لإعداد منهج الاستيراد تضم ممثلين عن وزارة التجارة والبنك المركزي وغرفة تجارة بغداد ومديرية الكمارك العامة واتحاد الصناعات، مهمتها توزيع التخصيصات الاستيرادية على المواد والفقرات الاستيرادية مستعينة بالتبويب السلعي لتعريفه بروكسل.

الخبير: كيف يتم التوزيع؟

الموظف: كانت وزارة التجارة تعتمد آنذاك على تصنيف التجار المستورين حسب الاختصاصات التجارية. مثلا، مجموعة من التجار متخصصة باستيراد البقوليات (الحمص والعدس والفاصوليا)، ومجموعة متخصصة باستيراد المواد الإنشائية (الحديد والخشب)، ومجموعة متخصصة باستيراد الشاي والسكر، واخرى متخصصة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

باستيراد الأقمشة، ومجموعة أخرى متخصصة باستيراد الملابس الجاهزة، ومجموعة أخرى متخصصة باستيراد السلع الكهربائية، وأخرى متخصصة باستيراد السيارات، مجموعة متخصصة باستيراد المكائن والمعدات اليدوية وهكذا. إضافة إلى وجود شعبة لاستيرادات الدوائر الحكومية.

الخبير: هل كان هذا النظام يعمل بصورة جيدة؟

الموظف: طبعاً لم يكن النظام الاستيرادي مثالياً. مثلاً، تاجر متخصص في تجارة اقمشة الموبيليا يمنح اجارة لاستيراد الاقمشة النسائية. ماذا يفعل؟ يقوم ببيع اجارة الاستيراد الى مستورد للأقمشة النسائية ويعرض نفسه للمسؤولية القانونية. والاهم من ذلك ان التجار المتعاملين في السوق المحلية كانوا تجارا متخصصين وأكثر قدرة على تقدير الطلب على السلع التي يتعاملون بتجارتها من الموظف الذي يقوم بإعداد تقديرات الطلب والحاجة المحلية الى استيراد السلع المختلفة من الخارج على وفق الاساليب الإحصائية لتقدير الطلب وتخطيط المبيعات. والاهم من كل ذلك ان تبويب منهاج الاستيراد خلال المدة ١٩٦١-١٩٧٣ لم يكن شاملاً لجميع السلع التي تحتاجها السوق المحلية، فمجموعة سلع الاستهلاك كانت مقسمة الى مجموعتين هما سلع الاستهلاك الجاري تضم ستة فصول رئيسية مقسمة الى فقرات رئيسية وثانوية يبلغ عددها ٢٣٠ فقرة تمثل كل منها سلعة او مجموعة سلعية. و سلع الاستهلاك الدائم تضم ستة فصول مقسمة الى فقرات يزيد عددها على ٩٠ فقرة. اما سلع الانتاج فهي مقسمة الى خمسة فصول والى فقرات إحصائية عددها ١٩٤ فقرة. وعملياً كان تبويب منهاج الاستيراد يختلف عن التبويب المستخدم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في اعداد الإحصائيات عن تجارة العراق الخارجية (تعريفه بروكسل لغاية عام ١٩٦٩ والتصنيف القياسي الدولي الموحد (المعدل) منذ سنة ١٩٧٠

الخبير: ما الذي تريد معرفته بالضبط؟

الموظف: في الحقيقة اريد ان اعرف كيفية تمويل التجارة الخارجية؟

الخبير: هذه قصة طويلة ومع ذلك ابين لك ما يلي:

١- في بداية تأسيس الحكم الوطني وضع العراق تحت الانتداب البريطاني الذي بدأ بعد الحرب العالمية الاولى وأصبح خاضعاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية للسياسة العامة لبريطانيا التي اتبعت سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية، فلم تكن هناك



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

اية رقابة حكومية وكانت سلطة الاحتلال تفرض بعض الرسوم الكمركية هدفها الاساس حماية السلع المستوردة من بريطانيا من منافسة السلع المستوردة من المانيا واليابان، واستمرت هذه السياسة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية وتحول الانتاج العالمي الى الانتاج الحربي.

٢- في ١٠/٣/١٩٣٢ أعلن استقلال العراق وتحرره من الانتداب البريطاني وانضم الى عصبة الامم كعضو كامل.

٣- صدر مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٩ الذي حوّل في مادته الاولى جواز اصدار الانظمة لأغراض منع وتقييد ومراقبة استيراد البضائع والمنتجات، وكذلك اتخاذ اجراءات لمراقبة كميات البضائع المستوردة على اختلاف انواعها واحصاءها وتحديد اسعارها.

٤- في ١٩٤٥/٥/٢٨ تم عقد الاتفاقية العراقية البريطانية للعملات النادرة تضمنت ثلاثة مبادئ وهي:

أ- اتخاذ كافة التدابير التي تسهل الاستيراد من بريطانيا الى العراق.
ب- تحديد العملات النادرة بالدولار الامريكي والدولار الكندي والفرنك الفرنسي.
ج- تقوم بريطانيا بتخصيص مبالغ من العملات النادرة لإنفاقها خلال مدة معينة في استيراد بعض السلع الضرورية التي يتعذر استيرادها من بريطانيا والكتلة الإسترلينية (اي الاقطار ذات العملات غير النادرة)، وأصبح الاستيراد من بلدان العملات النادرة خاضعا لقيود الاجازة. وتم بموجب بيان وزارة التموين رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ اشترط ان تكون المواد على اختلاف انواعها خاضعة لإجازة الاستيراد من وزارة التموين.

الموظف: ولكن مناهج الاستيراد السنوية التي وضعت بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وخطط التجارة الخارجية التي وضعت بعد تأميم عمليات شركات النفط الاجنبية لم تركز على تنمية الاقتصاد العراقي الصناعي والزراعي.

الخبير: انت على حق. لم يتم توجيه نسبة كبيرة من الفوائض المالية من العملة الاجنبية (الدولار) في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية او على الاقل استصلاح الاراضي الزراعية والتوسع في انتاج الحنطة والشعير والاهتمام بالانتاج الحيواني وانتاج الخضر والفواكه وتطوير بساتين النخيل. بدلا من ذلك تم فتح باب الاستيراد على مصراعيه لاستيراد مختلف السلع الانتاجية والاستهلاكية. خذ مثلا، بدلا من



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

الاعتماد على النفس في تغطية الحاجة المحلية من الفواكه والخضر أصبح المواطن العراقي يفضل اقتناء الخضر والفواكه المستوردة من الدول العربية المجاورة. هذا الوضع ما زال قائماً لهذا اليوم.

الموظف: اليوم لدينا نافذة لبيع العملة الاجنبية (الدولار) من قبل البنك المركزي لتمويل استيرادات القطاع الخاص لأغراض الاستيراد من الخارج.

الخبير: (مقاطعا) نعم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى هذه الساعة تتبع الحكومات العراقية المتعاقبة سياسة التوسع في الاستيراد كحل لمعالجة ظاهرة التضخم.

الموظف: استاذ لم تجب على سؤالي حول تمويل التجارة الخارجية.

الخبير: لكي اكون أقرب الى الدقة في جوابي سأنقل اليك ما كتبه الدكتور مظهر محمد صالح حيث كتب يقول في مقاله "تراكم الاحتياطي الاجنبي وتمويل التجارة الخارجية - الانموذج العراقي" المنشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ما يلي نصا:

ينصرف مفهوم تمويل التجارة Trade Finance الى العلم الذي يصف ادارة النقود والمصارف والائتمان والاستثمارات والموجودات لأغراض التجارة الدولية، وان الاطراف المشاركة في تمويل التجارة هم المصدرون والمستوردون والممولون ورجال التامين ومجهزو الخدمات الاخرى. ثم يقول:

التاريخ الاقتصادي للعراق الحديث قد أشرَّ تلازماً واضحا في حركة تمويل التجارة ومستوى تراكم الاحتياطي الرسمي للبلاد حيث مولت موارد النفط الريعية خلال السنوات الستين الاخيرة ما نسبته ٩٥ بالمائة من احتياجات البلاد للعملة الاجنبية في تمويل التجارة وبنسبة لا تقل عن ٨٥ بالمائة في تمويل ايرادات الموازنة العامة في أفضل سنواتها خلال العقود الاربعة الأخيرة.

الموظف: شكرا جزيلا.

الخبير: لك الشكر.

(* خبير سابق في غرفة تجارة بغداد.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 18 حزيران 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>